الجهاز يخصص شركات خاصة لعمليات التدقيق وإعداد الخرائط... مكاتب هندسية لـ "البلاد":

الشراكة بين "المساحة" و "الخاص" تساهم في تسريع وتيرة العمل وتقديم خدمات أكثر فاعلية

البلاد | ندى المرباطي

أشاد عدد من أصحاب شركات المساحة والهندسة بالنتائج الإيجابية للشراكة بين جهاز المساحة والتسجيل العقاري ومكاتب المساحة، وذلك بعد منحها صلاحية إنجاز المعاملات المساحية بكامل مراحلها.

وأكدوا لـ "البلاد" أن هذه الشراكة أسهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة العمل وتقديم خدمات أكثر فاعلية، وذلك بعد أن شهدت الفترة الماضية تعاونًا مثمرًا بين القطاع الخاص وجهاز المساحة والتسجيل العقاري، مما أدى إلى تحسين كفاءة وسرعة إنجاز المعاملات المساحية.

وأشاروا إلى أن التعاون يعكس أهمية الشراكة بين القطاعين لتحقيق الأهداف التنموية وضمان استدامة الخدمات المقدمة.

إلى ذلك، أكد المدير التنفيذي لأحد مكاتب الهندسة والمساحة، سمير الحلولي، أن التعاون مع جهاز المساحة شهد تقدمًا كبيرًا، حيث تم تحويل العديد من أعمال المساحة إلى الشركات الخاصة لتعزيز الشراكة وزيادة مساهمة القطاع الخاص.

وأشار إلى أن جهاز المساحة دعا المكاتب الهندسية لتقديم طلباتها وأفكارها، ولاقى هذا اهتمامًا كبيرًا من قبل الجهاز، الذي قام بزيارات ميدانية للمكاتب وقدم العديد من الأفكار والمبادرات التي تم تنفيذها بنجاح.

ومن بين الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها، تم تحويل عملية التدقيق إلى القطاع الخاص، وتكليف الشركات المصنفة بإعداد الخرائط العقارية تحت إشراف جهاز المساحة. كما تم تخصيص شركات معينة لتنفيذ عمليات التدقيق وإعداد الخرائط، مما أدى إلى زيادة التنافسية في الأسعار وتقديم خدمات بجودة أعلى.

وأكد أن هناك تحولًا إلكترونيًا في العديد من المعاملات، بما في ذلك إصدار شهادات المسح إلكترونيًا، مشيرًا إلى ضرورة إكمال جميع المعاملات إلكترونيًا في المستقبل لتوفير الوقت والجهد.

من جانبه، أكد محمد الزياني من أحد مكاتب الهندسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التسجيل العقاري تُعد مبادرة طيبة تعكس اهتمام الجهاز بالمكاتب والشركات الهندسية. وأوضح أن المعلومات الرقمية والتعاون المباشر لهما دور كبير في هذه الشراكة، مما يقلل من الاعتماد على الأوراق ويوفر الوقت.

ودعا إلى وضع المزيد من المبادرات المستقبلية لزيادة الإنتاجية وتحسين وضوح العمل، مؤكدًا أن التعاون بين الجانبين يعزز اتخاذ القرارات بشكل أفضل ويمنح المكاتب حرية التعبير عن الشكاوى والمقترحات.

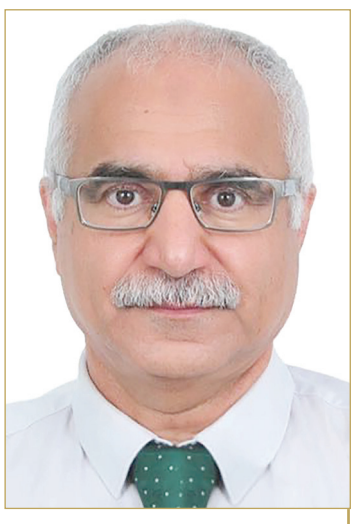

الأنصاري:

التعاون بين القطاعين يسهل العمليات ويحسن الإجراءات باستمرار

بدوره، أشار محمد الأنصاري من أحد المكاتب الهندسية، إلى أن هذه الشراكة تعد مبادرة جيدة وقابلة

الحلولي:

التحول الإلكتروني يوفر الوقت والجهد في المعاملات المساحية

للتطور مع مرور الوقت، حيث يحتاج القطاع في كثير من الأحيان لمعلومات عقارية ضرورية إضافية

الزياني:

التعاون الرقمي يقلل الاعتماد على الأوراق ويوفر الوقت

لتسريع وتيرة العمل.

وأكد أن التعاون بين القطاعين الخاص والعام يسهم في تسهيل العمليات بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد المعاملات.

وأكد على ضرورة التمتع بالمرونة للتغلب على العقبات وتحسين العمليات باستمرار، بما في ذلك فتح المعاملات في الوقت المناسب وتسريع الإجراءات.

وأعرب عن أمله في استمرار تحسين العمليات لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

يشار إلى أن إجمالي المعاملات المساحية الواردة إلى إدارة المسح العقاري بجهاز المساحة ارتفعت إلى 3,000 معاملة خلال الفترة من يونيو 2023 وحتى يونيو 2024، بعد تحويلها إلى المكاتب المساحية الخاصة ومنحها صلاحية إنجاز المعاملات بكامل مراحلها. وارتفعت نسبة إنجاز المكاتب الخاصة للمعاملات إلى 71 % بعد أن كانت 43 % في العام السابق، مما أسهم في تسريع معدل إنجاز المعاملات بنحو 50 %.

وتأتي هذه التطورات في إطار دعم حكومة مملكة البحرين لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بهدف تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاع العقاري. يهدف هذا الدعم إلى تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، من خلال إشراك القطاع الخاص في العمليات المساحية لتحسين جودة الخدمات وتسريع إنجازها.

أستاذ معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة "شنغهاي" في حوار خاص مع "البلاد":

البحرين قادرة أن تكون مركزًا لوجستيًا للسلع الصينية

الشركات الصينية تسعى لبناء مصاف مشتركة في دول الخليج.. والبحرين أهمها

تستحوذ الاستثمارات الصينية على 85 % من استثمارات الطاقة المتجددة بالعالم

يمكن لبكين والمنامة عمل مشروعات مشتركة في عدد من القطاعات

البلاد | عمر الكعابنة

تشهد العلاقات الاقتصادية بين مملكة البحرين وجمهورية الصين الشعبية تطورًا مستمرًا يعكس الروابط القوية والتعاون المثمر بين البلدين، وتعد الصين من أكبر الشركاء التجاريين للبحرين، حيث تسهم في تعزيز التجارة والاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية.

وتأتي هذه العلاقات الاقتصادية القوية نتيجة لسياسات الحكومة البحرينية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك بسبب الدور البارز الذي تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي بصفتها ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

تتمتع البحرين بموقع جغرافي استراتيجي في منطقة الخليج العربي، مما يجعلها بوابة هامة للسوق الخليجية والشرق أوسطية.

وتوفر المملكة بيئة استثمارية جاذبة تتميز بضرائب منخفضة وبنية تحتية متطورة وبيئة أعمال مشجعة، مما يجعلها وجهة مفضلة للاستثمارات الصينية.

من ناحية أخرى، تعتبر الصين دولة رائدة في مجالات التكنولوجيا والصناعة، مما يتيح لها فرصًا واسعة للتعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق أجرت "البلاد" حوارا خاصا مع أستاذ معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية دينغ لونغ، تحدث فيه عن حول أوجه التعاون الاقتصادي بين البحرين والصين، مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والخدمات المالية، وكيف يمكن تعزيز هذه العلاقات لتحقيق المزيد من الفوائد المتبادلة للبلدين، فإلى نص اللقاء:

» ما المجالات التكنولوجية الأكثر وعدًا للاستثمار المشترك (مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، التكنولوجيا المالية)؟

البحرين كمركز مالي في الخليج والشرق الأوسط، تتمتع بضرائب وجمارك منخفضة ومناخ استثماري جاذب ووضع سياسي وأمني مستقر، تتوفر لديها مقومات تطوير التكنولوجيا المتقدمة بوجود كفاءات وجامعات وعلاقات جيدة مع أهم الدول الرائدة في التكنولوجيا.

ويجب تعريف المزايا التي تتمتع بها البحرين وفرص الاستثمار للشركات الصينية، كما تقف الشركات الصينية في طليعة دول العالم في التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والتكنولوجيا المالية، وتسعى إلى فتح أسواق الخليج والشرق الأوسط، والبحرين بوابة لهذه الشركات للنفاذ إلى أسواق الخليج.

» هل هناك خطط لإنشاء مناطق صناعية مشتركة أو مشاريع تصنيع تعاونية؟

تسعى الشركات الصينية لبناء مصاف مشتركة في دول الخليج، ومصانع البتروكيماويات، حيث أن البحرين قريبة من مصادر الموارد، وتتمتع بخبرة كبيرة في هذا المجال، وتعد المملكة منتجًا رئيسيًا للألمنيوم في العالم، ويمكن للشركات الصينية الاستثمار في هذه الصناعة للاستفادة من الكهرباء المتوفرة والخبرة الصناعية في البحرين.

» ما الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية أو الرياح في البحرين؟

تُعتبر الصين دولة رائدة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تستحوذ الاستثمارات الصينية على نحو 85 % من استثمارات العالم في عام 2022، وهي أكبر منتج لمعدات الطاقة المتجددة وأقل تكلفة وأفضل جودة. يمكن أن تتعاون مع البحرين في أبحاث وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة لتصبح المملكة أحد مراكز أبحاث وتخطيط وتصميم مشروعات الطاقة المتجددة. ويمكن كذلك إنشاء مشروعات الطاقة الشمسية في البحرين لتعزيز الصناعة المستهلكة للكهرباء كصناعة الألمنيوم.

» هل هناك خطط لتطوير شبكات النقل والموانئ بالتعاون بين البلدين؟

تُعتبر الصين متفوقة في بناء مشاريع البنية التحتية الكبرى، ويمكنها تقديم تقنيات البنية التحتية وقدرات تنفيذ المشروعات والتمويل، يمكن للبلدين البناء المشترك لمشروعات النقل والمواصلات ومحطات توليد الكهرباء والاستزراع السمكي، وغيرها.

» ما الفرص الاستثمارية في قطاع الخدمات المالية بين البلدين؟

تمتلك الصين تقنيات مالية مثل الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وهذه التقنيات تُعد ثورة في الخدمات المالية والمصرفية وتقدم تسهيلات للمؤسسات المالية والمتعاملين.

» كيف يمكن جذب السياح الصينيين إلى البحرين؟ وما الفرص الاستثمارية في هذا القطاع؟

نظرا لعدد السكان الكبير والعدد المتزايد من السياح الصينيين إلى خارج البلاد، على السلطات السياحية البحرينية ترويج المملكة للسياح الصينيين، لأن البحرين غير معروفة لدى الكثيرين من الصينيين. ويمكن للبحرين إعفاء التأشيرة أمام الصينيين وإدراج البحرين على لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين.

» كيف يمكن للبحرين أن تستفيد من التقنيات الزراعية المتقدمة في الصين لتحسين الإنتاج الزراعي؟

هناك مجالات واسعة للتعاون الزراعي بين البلدين، يمكن للصين تقديم تقنيات مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي وزراعة الأراضي القاحلة والجافة والاستزراع السمكي، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي في البحرين، كما يمكن تعزيز التعاون في مجال مكافحة التصحر ومعالجة تداعيات التغير المناخي من خلال البحوث المشتركة.

دينغ لونغ

» ما السلع والخدمات التي يمكن أن تكون محورًا للتجارة بين البلدين؟

على البلدين توفير التسهيلات التجارية بخفض الجمارك وإزالة القيود غير الجمركية، ومن خلال تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية، يمكن للبحرين أن تكون مركزًا لوجستيًا للسلع الصينية.

» ما هي المجالات البحثية التي يمكن أن تكون محورًا للتعاون الابتكاري بين البلدين؟

ترحب الجامعات ومراكز الأبحاث الصينية بالتعاون مع نظيراتها في البحرين، وذلك من خلال اختيار المجالات والمشروعات المناسبة، وفقًا للاحتياجات البحرينية والإمكانات الصينية، مثل مجالات الابتكار التكنولوجي والبيئة والصناعة التحويلية والزراعة، وغيرها.

من الجدير ذكره أن العام الجاري يصادف مرور 35 عامًا على العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية ومملكة البحرين، إذ بدأت هذه العلاقات في العام 1989، كما أن حجم التجارة غير النفطية ما بين البحرين والصين قد بلغ في العام الماضي 2023 نحو 2.186 مليار دولار أميركي، فيما استوردت البحرين بمقدار 2.15 مليار دولار أميركي من الصين، لتبقى الصين الشريك الأكبر التجاري للبحرين.